



# خصخصة قطاع الطاقة

في دول الخليج العربية

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

# خصخصة قطاع الطاقة في دول الخليج العربية

محتوى الكتاب لا يعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

© مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى 2000

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص . ب . 4567

أبو ظبي

الإمارات العربية المتحدة

هاتف : +9712-6423776

فاكس : +9712-6428844

e-mail: pubdis@ecssr.ac.ae

<http://www.ecssr.ac.ae>

## الفصل الثامن

### الخصخصة ورفع القيود عن قطاع الطاقة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الحجج المؤيدة والحجج المعارضة

إبراهيم علوان وآخيلس أدامنتياديس وخالد شديد

#### مقدمة

تشهد خصخصة قطاعات الطاقة الفرعية من نفط وغاز وطاقة كهربائية ورفع القيود عنها حركة ناشطة مطردة في كافة أرجاء العالم، وقد كان التأثير الاقتصادي في الدول التي نفذت برامج الخصخصة - مثل المملكة المتحدة ونيوزيلندا - إيجابياً. وقد كانت التجربة إيجابية بالنسبة إلى دول الاقتصادات الناشئة التي قامت بخصخصة قطاع الطاقة بالكامل، أو بعض قطاعاته الفرعية؛ فقد زادت الكفاءة الإنتاجية وتحسنت نوعية الخدمات وارتفع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، وتقلص الدين غير الحكومي بصورة ملموسة<sup>(1)</sup>. والأهم من ذلك أن المؤسسات المخصخصة أصبحت مؤسسات مساهمة تدر ربحاً صافياً يضاف إلى الربح الوطني الإجمالي. والمقارنة لاشك في صالح هذه القطاعات المخصخصة إذا ما قورنت بالأداء السابق على عملية الخصخصة، حين كان الاعتماد على الحكومات في تلقي الدعم المالي المباشر و ضمانات الديون أمراً سائداً. ويعتبر تنفيذ الحكومات لأطر سياسة الخصخصة أهم عوامل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وكذلك الاستثمارات المحلية.

يعزى الاهتمام المتزايد بالخصخصة ورفع القيود إلى اتجاه عالمي نحو التجارة الحرة، والتأكيد المتكافئ على المزايا النسبية؛ إذ تنحسر الحواجز التي تعوق التجارة الحرة مع

تزايد الاعتماد على المنافسة وقوى السوق في تحديد الأسعار وتحديد أولويات توزيع الموارد؛ وهو ما يتطلب استعادة التوازن المالي والنقدي والحفاظ عليه، وهذا بدوره يتطلب ترشيد إنفاق القطاع العام وزيادة تعبئة العوائد عن طريق تطبيق نظم ضريبية أوسع نطاقاً<sup>(2)</sup>. وقد ترتب على هذه العوامل تغيير في دور الحكومات في جانبيين، هما:

- زيادة تركيز الحكومات على وضع السياسات المطلوبة وتنفيذها لحفز النمو في قطاعات التصدير، وخلق البيئة المهيئة لزيادة تعبئة موارد القطاع الخاص ودعم خبراته.
- قيام الحكومات بالحد من إنفاقها على القطاعات التي لا تدر أي دخل، حيث لا يجدي تحديد الأسعار في استرداد التكلفة من المستهلك النهائي.

وقد كان لهذا التغيير في دور الحكومة تأثيره العميق في قطاع الطاقة؛ إذ انتقل قطاع النفط الفرعي - وهو عادة مصدر مهم من مصادر الدخل الحكومية - باتجاه الأسعار التي تعكس على نحو أفضل واقع مستويات الأسعار العالمية. فزادت أسعار المشتقات النفطية المحلية مما أدى إلى تخفيض الدعم المباشر وغير المباشر، بل ورفعه تماماً - في معظم الأقطار. كما أصبح قطاعا الغاز والفحم الفرعيان - وهما من القطاعات التي لا يسمح حجم إنتاجها في الغالب بالتصدير - تحت وطأة زيادة الأسعار للقضاء على تشوهات السوق، مما جعلها متسقة مع الأسعار العالمية للبدائل القابلة للاستيراد؛ وقد نتج عن ذلك ارتفاع في ريع الصناعات الإنتاجية وترشيد أكبر لاستغلال الموارد، وزيادة في فاعلية الصناعات الكثيفة الطاقة<sup>(3)</sup>.

وقد كان قطاع الطاقة الكهربائية الفرعي هو الأكثر تأثراً بتغيير الدور الحكومي المشار إليه على المستوى العالمي؛ فقد اعتمد تطور الطاقة الكهربائية تاريخياً، على دعم القطاع العام من خلال مخصصات الموازنة أو الاقتراض الحكومي من أسواق رأس المال المحلية والدولية، فلجأت الحكومات إلى تخفيض أسعار الكهرباء عن معدلها الحقيقي بغية تحقيق أهداف اجتماعية أو تنمية<sup>(4)</sup>. أما الاتجاه الجديد لمساهمة الحكومات فيقوم على إعادة تحديد تعرفه الاستهلاك الكهربائي تمشياً مع التكلفة الاقتصادية للإمداد. ويتم حالياً رفع الدعم نهائياً في معظم الدول، وفي الواقع تتم تغطية الدعم - إن وجد - من خلال مخصصات الميزانية الحكومية أو من خلال الدعم التبادلي بين فئات المستهلكين وكذلك

يتم - وعلى نحو متزايد - تجنب الاعتماد على تمويل القطاع العام للاستثمارات الجديدة ليحل محله الاعتماد على أسواق رأس المال وأسواق الائتمان<sup>(5)</sup>.

ويشهد أيضاً هيكل الملكية في قطاعات الطاقة في أرجاء العالم تغييراً جوهرياً، ففي الماضي، كان ينظر إلى الطاقة على أنها قطاع استراتيجي ينبغي أن تتولاه الدولة من حيث الملكية والسيطرة، وقد أدى هذا التغيير إلى حدوث عمليات بيع ضخمة لصالح القطاع الخاص. ويجري كذلك خصخصة مؤسسات النفط والغاز والفحم والطاقة الكهربائية التي كانت تحت سيطرة القطاع العام طيلة عقود، وكذلك بدأت حصص الحكومات من الملكية في التقلص، فبدأت ترفع يدها عن السيطرة المباشرة على مؤسسات قطاعات الطاقة الفرعية، وتركز أكثر على وضع السياسات ورفع القيود.

### إطار عمل للخصخصة ورفع القيود

يشير مصطلح رفع القيود إلى ترسيخ السياسات التي يدعمها إطار قانوني يكفل خلق بيئة تنافسية للنشاط الاقتصادي. ويوجه رفع القيود الاقتصادات في نهاية الأمر نحو أسعار تستند إلى السوق العالمية سواء للبضائع أو الخدمات، ففي اقتصاد متسارع الخطا نحو العالمية، يتحدد النجاح الاقتصادي وفق مقتضيات التنافس بدلاً من الدعم المالي الحكومي وحماية الأسواق. أما مصطلح الخصخصة فيقصد به التحول من الملكية العامة إلى الملكية الخاصة في الأصول الإنتاجية.

### رفع القيود

تهدف عملية رفع القيود إلى تعزيز المنافسة والاعتماد على قوى السوق لتسعير المدخلات والمخرجات ولترشيد رأس المال. وفيما يتعلق بالقيود المفروضة على حركة السلع والعمالة ورأس المال فإنها ستزول وكذلك الحال بالنسبة إلى الحواجز التي تحول دون الدخول إلى مختلف القطاعات، ما لم تكن هذه الحواجز ناجمة عن قيود تقنية؛ فسياسات رفع القيود تحظى بدعم قانوني ومؤسسي يحمي مصالح المستهلكين والمنتجين والمجتمع بأسره، ويضع المعايير وطرق العلاج مثل تسوية النزاعات. وخلاصة الأمر أن

عملية رفع القيود تضع سياسات القطاع، وتنشئ المؤسسات، وتسند القوانين التي تشكل معاً "البيئة الممكنة" للقطاع الخاص لاتخاذ القرارات الاقتصادية وجني العائد، أو تحمّل التكلفة المرتبطة بهذه القرارات. وفيما يتعلق بدور الحكومة في إدارة المؤسسة وعملياتها، فإنه يتقلص إلى حدوده الدنيا ويحل محله دور يشمل وضع أطر السياسات التي تسمح للوكلاء الاقتصاديين أن يزيدوا من رخائهم الاقتصادي إلى الحدود القصوى<sup>(6)</sup>. ويمكن تطبيق سياسات رفع القيود على اقتصاد كامل بصورة آنية، أو يمكن تطبيقها في بعض القطاعات الأساسية، ثم يمكن توسيعها تدريجياً بصورة منظمة، لتشمل الاقتصاد كله، وكلما كان عدد القطاعات التي ترفع عنها القيود كبيراً في وقت واحد، كان احتمال اتخاذ قرارات غير اقتصادية أقل.

### الخصخصة

المقصود بخصخصة إحدى المؤسسات هو تحويل حقوق الملكية - عادة من خلال عملية بيع - من القطاع العام إلى القطاع الخاص. وتستند وجهات النظر المؤيدة للخصخصة إلى قدرة هذه العملية على رفع مستوى الكفاءة، وتخفيض دعم الموازنة، وتقليل الأخطار التي يجب أن تتحملها الحكومات؛ فالخصخصة تتحقق بطريقتين: بيع مؤسسات القطاع العام القائمة للقطاع الخاص أو تكليف القطاع الخاص بتولي جوانب التنمية والتمويل وعمليات الاستثمار الجديدة. ويمكن أن تتم عملية تجريد القطاع العام عن طريق بيع الحصص الرئيسية من الأسهم أو حصص السيطرة في مؤسسة ما إلى المستثمرين الاستراتيجيين من القطاع الخاص، أو عن طريق طرح أسهمها في أسواق المال لبيعها للجمهور؛ وفي العادة يتولى المستثمرون الاستراتيجيون من القطاع الخاص السيطرة على المؤسسات التي تخضع للخصخصة. ومن جهة أخرى في حال توفير الأسهم للجمهور يتم الإبقاء على الإدارة الحالية، أو تعيين إدارة جديدة يعهد إليها بتنمية المؤسسة المخصخصة وإدارة عملياتها.

ومن الممكن أن تتخذ خصخصة مؤسسة ما عدة أشكال، إلا أنها غالباً ما تصنف على أنها عملية خصخصة من خطوة واحدة أو خطوتين أو عملية متعددة الخطوات.

## خصخصة الخطوة الواحدة

إن المقصود بخصخصة الخطوة الواحدة هو بيع ملكية إحدى المؤسسات العامة عن طريق بيع حقوق ملكية المؤسسة كافة للجمهور، ويشمل هذا عادة:

- تحويل المؤسسة إلى شركة مساهمة، بما في ذلك وضع هيكل جديد لمجلس الإدارة.
- نقل الملكية.
- إعادة هيكلة الإدارة والتسلسل الهرمي في رفع التقارير، بما في ذلك فصل الأنشطة التي لا صلة لها بالشركة المخصصة.
- إعادة هيكلة استحقاق الدين وتسعيه بهدف تحديد سعر ملائم للدين.
- تقييم أصول الشركة وقيمتها الصافية؛ وذلك لتحديد مستوى الأسهم العادية، وعدد الأسهم المطروحة للبيع، وسعر العرض المقدم إلى السوق.
- تدقيق كافة الحسابات، وإصدار شهادات الحسابات المصرفية، والحساب الدائن والحاسب المدين.
- تحديد حجم العمالة المطلوب بقاءها، وصفقات تعويض خسارة العمالة الزائدة عن الحاجة لوظائفها.
- تحديد النظام الضريبي المنسوب إلى المؤسسة.

## خصخصة الخطوتين

تشمل هذه العملية تجريد "الكتلة المسيطرة" من حصتها من الأسهم لصالح المستثمرين الاستراتيجيين، الذين يعهد إليهم بمراقبة إدارة المؤسسة، وهي الخطوة التي يتبعها طرح الأسهم في سوق رأس المال. وينعكس التحسن في مستوى الكفاءة والأداء الكلي الناجم عن التحسن في الإدارة المسؤولة في ارتفاع أسعار الأسهم. ويتألف المستثمرون الاستراتيجيون في الغالب من اتحاد من الشركات العالمية والمحلية ذات القدرات التقنية والمالية العالية. ويشمل الاختيار الأمثل للمستثمرين الاستراتيجيين

مجموعة صارمة من المعايير المسبقة التأهيل والتي يحق بعدها للشركات المسبقة التأهيل أن تتقدم بعطاءاتها؛ وقبل التقدم بالعطاءات يتم عادة تحويل المؤسسة العامة إلى شركة مساهمة، بمعنى تنظيم هيكل المؤسسة، وإعادة هيكله ديونها لتعكس أوضاع السوق، ورسملة الديون إلى جانب تقويم أصولها. وتتولى في العادة هذه العمليات مجموعة شركات عالمية ذات سمعة مشهود بها، ويتم تدقيق الحسابات المالية كافة، واستعراض مسؤوليات وحقوق المؤسسة وتوثيقها. وتحاط الشركات المسبقة التأهيل المتقدمة للعطاء بكل المعلومات ويسمح لها بزيارة المرافق لمعاينة الواقع بأنفسهم، وعادة ما تطرح العطاءات وتفض المظاريف علانية؛ وبعد تقويم العطاء يتم تحويل ملكية المؤسسة إلى أعلى المزايد حسب حصته من الأسهم ليصبح "الكتلة المسيطرة".

ويعد من القضايا المهمة في خصخصة الخطوتين توقع حدوث نزاعات على إدارة الشركة فيما بين المستثمر الاستراتيجي الذي حصل على حصة مهمة - وإن كانت تمثل الأقلية - وبين الحكومة ذات حصة الأغلبية. فالأول يسعى إلى الحصول على مزيد من استقلالية الشركة، بينما يعمد الطرف الثاني (الحكومة) إلى الاحتفاظ لنفسه بالسيطرة على القضايا المتعلقة بهيكل إدارة الشركة الحالي والوضع القانوني للكيان المخصص حديثاً. ويمكن لمؤسسة ائتمانية - وهي عادة ما تكون مؤسسة مالية معترف بها - أن تحوز أنصبة الحكومة وتعمل حيثئذ عن قرب مع المستثمر الاستراتيجي. وتيسر هذه الطريقة معالجة النزاعات المحتملة عن طريق اتخاذ قرارات أساسية، مثل ما يتعلق بهيكل رأس المال للكيان المشار إليه أو الاستثمارات الرأسمالية الكبرى، وذلك من خلال عملية مشاورات إيجابية.

### الخصخصة المتعددة الخطوات

يتم وفقاً لهذا الاتجاه تحويل مؤسسات القطاع العام تدريجياً إلى شركات مساهمة، وذلك أثناء وضع إطار رفع القيود موضع التنفيذ، ويتولى القطاع الخاص الاستثمارات الجديدة. وتصبح الاستثمارات الجديدة ملكاً للشركات ذات الأغراض الخاصة والتي يمتلك أسهمها مستثمرون استراتيجيون خلال مرحلة الإنشاء، ولا تتجاوز نسبة الأسهم



المبيعة إلى الجمهور 49٪ من الأسهم على المستويين المحلي والدولي . ويتم تنفيذ الاستثمارات الجديدة عموماً وفقاً لمفهوم " أنشئ وتملك وشغل " (BOO) ، أو وفق خطة مشابهة حيث يجازف المستثمرون والدائنون بتحمل الأخطار الخاصة بالمشروع والمقترنة بالتصميم والتمويل والتأمين والإنشاء والتفويض والتشغيل<sup>(7)</sup> . ويتعلق دور الحكومة بتقديم ضمانات لأدائها وفقاً لاتفاقيات الامتياز ، ولأداء وكالات وهيئات القطاع العام التابعة لها .

وتكون الخصخصة ، أو البيع المتعدد الخطوات قابلاً للتطبيق ، على وجه الخصوص ، عندما تنغمس مؤسسات القطاع العام في أنشطة ذات حساسية سياسية في بعض الدول مثل الكهرباء والمياه والغاز . فالخصخصة المتعددة الخطوات تلائم أكثر ما تلائم مؤسسات القطاع العام التي تعتمد اعتماداً كبيراً على التمويل الحكومي المباشر ، أو على الأسعار المدعومة لكل من رأس المال والمدخلات . وتتطلب هذه المؤسسات في الغالب إعادة هيكلة مالية ، وزيادة جوهرية في أسعار إنتاجها توطئة لإلغاء الدعم نهائياً . ويمكن أن تكون الزيادات في مستوى الأسعار المفروضة على المستهلكين في بعض الأحيان غير ذات جدوى من الناحية السياسية . ولذلك فإن " التحويل إلى شركة مساهمة " قد يستغرق وقتاً حتى يتحقق . كما يمكن خصخصة مؤسسات القطاع العام بنجاح عندما تواجه أوضاع السوق نفسها التي تواجهها مؤسسات القطاع الخاص بالنسبة إلى تعبئة رأس المال وتسعير مدخلاتها ومخرجاتها .

ثمة قضية مثيرة للاهتمام عند تطبيق أي شكل من أشكال الخصخصة ، وهي تحديد أسعار الأسهم أو الأصول التي يراد بيعها أو نقل ملكيتها إلى جهة أخرى . فقد ينجم عن وضع سعر مرتفع لقاء هذه الحصص أو الأسهم - بغية تحقيق أقصى حد ممكن من العوائد الحكومية - إقبال دون المتوقع على الاكتتاب ، هذا من جهة . ومن جهة أخرى ، قد يؤدي وضع سعر منخفض للأسهم أو سعر أقل إلى وقوع خسائر مالية وأصدقاء سياسية سلبية على عملية الخصخصة ؛ إذ ينجم عن تحديد سعر أقل زيادة كبيرة في الاكتتاب ، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة في أسعار الأسهم بسبب الزيادة الكبيرة على الطلب ، مما يفضي إلى تحول في المكاسب المالية للمساهمين الجدد . وقد أظهرت تجارب

عدد من الدول، مثل المملكة المتحدة والأرجنتين ونيوزيلندا، أن أثر عروض الأسعار الأقل للأسهم في العوائد الحكومية أثناء عملية الخصخصة محدود، وذلك لأن مكاسب المساهمين الجدد المالية تخضع للضريبة. لقد وجدت الخصخصة لتكون أكثر نجاحاً عند اكتمال العملية في موعدها المحدد، وذلك في حالة الإقبال المتزايد على الاكتتاب أكثر مما هو في حالة الإقبال دون المتوقع.

## تنمية قطاعات الطاقة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

### خلفية تاريخية

كانت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تتسم منذ خمسة عقود مضت باعتمادها على عوائد إنتاج النفط الذي تقوم شركات نفط عالمية بإنتاجه بموجب امتيازات تطوير التنقيب والإنتاج والتسويق. وكان القليل جداً من الحكومات - إذا كان هناك بالفعل أي منها - يشارك مباشرة في عمليات التنقيب والاستخراج والتكرير والتسويق والتوزيع في قطاع النفط. وكان إنتاج الغاز مقصوراً - إلى حد كبير - على الغاز التابع إذ لم يكن لأسواق الغاز المحلية والتصديرية وجود حينئذ. وكانت إمدادات الطاقة الكهربائية مقتصرة على المناطق العمرانية الرئيسية، والتي كانت توفرها شركات خاصة صغيرة أو الشركات المحلية أو الحكومية والتي كانت تعمل بموجب عقود مع الشركات الوافدة. وكانت نظم الطاقة الكهربائية منفصلة بصورة كبيرة مع توافر أدنى حد من التوصيلات المشتركة، فكان استعمال الكهرباء محدوداً لأن البنية التحتية غير ملائمة ولا تفي بالغرض، وكذلك قدرة المستهلكين على السداد.

### قطاع النفط

مع تدفق العوائد على شركات النفط والحكومات من خلال الحقوق والتراخيص والضرائب، شهد هذا القطاع تطوراً سريعاً. وكانت البنية التحتية لهذا القطاع تتسع باستخدام أحدث التقنيات، وحصلت العمالة المحلية على تدريبات مكثفة خارجية

وفي الموقع . وبمرور الوقت تمكن الكادر المحلي من تقلد مناصب عليا ورفيعة في شركات النفط ، وتحققت عملية انتقال الإدارة من العمالة الوافدة إلى الكوادر المحلية بسهولة ويسر . ويقوم المواطنون حالياً بإدارة شركات النفط وتشغيلها في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وذلك وفق أعلى المقاييس والمعايير الدولية . وقد ساهم وجود كل من الكادر المحلي المتمرس تقنياً وإدارياً ، وتوافر التمويل المطلوب لجذب الخبرة العالمية ، والاعتماد على أسعار تحددها السوق ، وأسواق مستقرة للمخرجات ، وعوائد في أيدي حكومات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، في خلق بيئة ملائمة لتحويل قطاع النفط إلى قطاع مساهم . وأصبح في إمكان الحكومات استخدام فائض العوائد في تأسيس شركات نفط وطنية أو في الحصول على حصص السيطرة في الشركات الأجنبية القائمة . ويتوافر اليوم لشركات النفط الوطنية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أحدث التقنيات في الصناعة النفطية ، وكان بعضها قد بدأ بالفعل استثمار الأسواق المحتملة خارج المنطقة في أنشطة التنقيب والاستخراج والتكرير والتسويق والتوزيع ، مثل شركة نفط الكويت ، وشركة تنمية نفط عُمان ، وشركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك) والمؤسسة القطرية العامة للبترول . وهذه الشركات عبارة عن شركات مساهمة كبرى تمتلك مؤسسات مشتركة في عدد من عمليات التنقيب والاستخراج ، والأهم عمليات التكرير والتسويق والتوزيع في مختلف أنحاء العالم .

### قطاع الطاقة الكهربائية

لقد اضطلعت الحكومات في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالدور القيادي في تنمية قطاع الطاقة الكهربائية وإدارته وتشغيله وتمويله من الميزانية القومية ، فما كان ممكناً أن يتوافر لشركات الطاقة الكهربائية هيكلها الحالي أو نوعية الطاقة التي تقدمها في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لولا الدور الذي لعبته تلك الحكومات في نمو هذا القطاع . إذ أسهمت عدة عوامل في أن تلعب الحكومات الدور الأكبر في تنمية قطاع الطاقة الكهربائية الفرعي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، ومن تلك العوامل :

- الطلب المتزايد على الكهرباء الذي حفز إليه النمو الاقتصادي المترافق مع طبيعة التوزيع الجغرافي للسكان، والاستثمارات الأولية الجوهرية المطلوبة، والتي لا يوجد مسوغ لتمويلها على أساس تجاري بحت في معظم الحالات. ولكن تتم تأديتها لأنه كان ينظر إلى الكهرباء بوصفها سلعة ضرورية ومؤشراً للتطور الاقتصادي.
- عدم ملاءمة الموارد المالية والتقنية للشركات القائمة (التي خدمت نظماً صغيرة منفصلة) مع نظم الطاقة الكهربائية الحديثة.
- كان الطلب على شبكات النقل والتوزيع يفوق تطور الأسواق، وذلك لخدمة الأنماط المتغيرة في توزيع السكان المتعلقة بالنمو العمراني السريع.
- ندرة المياه لمواجهة احتياجات السكان المتنامية بسرعة كبيرة، بما في ذلك الزيادة الكبيرة في أعداد الوافدين، مما تطلب تنمية مرافق توليد الطاقة الكهربائية والتي كانت تنتج أيضاً المياه المحلاة.
- ممارسة الحكومات للضغوط السياسية للإبقاء على أسعار الكهرباء والمياه عند مستويات تكون مقبولة لدى كل المستهلكين.

وفي 31 كانون الأول/ ديسمبر 1997، بلغت قدرة توليد الطاقة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية نحو 44000 ميغاواط (انظر الجدول 8-1). وهذه القدرة إما أنها خاضعة للملكية وإدارة مباشرتين من الحكومات وإما أنها مملوكة للحكومات ويتم تشغيلها وفقاً لعقود مبرمة مع شركات خاصة محلية أو دولية متخصصة. وتعتمد هذه الشركات على الموازنات الوطنية أو الديون بضمانة الحكومة لتمويل التوسعات، حيث إن معدلات توليدها للسيولة النقدية الداخلية ومعدلات تغطيتها لخدمات الديون تقل عن المعدل المطلوب الذي يسمح لها بالاقتراض بضمان حجوم ميزانياتها. وقد أوجز ماكاي (Mackie) السيناريو الأسوأ في المستقبل بالنسبة إلى الاقتصادات المعتمدة على الهيدروكربونات مصدراً أساسياً لعوائد الحكومات. فهو ينطلق من الحجة القائلة بأنه لما كانت الهيدروكربونات مورداً محدوداً يمثل المصدر الرئيسي للعوائد، فإن على

الحكومات أن ترشد دعمها وإلا فإنها سوف تصبح عرضة لمخاطر الانهيار المالي والركود الاقتصادي<sup>(8)</sup>. وتشير التوقعات المتعلقة باستحداث إضافات جديدة على قدرة توليد الطاقة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بحلول عام 2005، إلى زيادة مقدارها 19453 ميغاواط (انظر الجدول 8-1)، وإذا افترضنا أن متوسط تكلفة مقدارها 700 ألف دولار أمريكي / ميغاواط، فإن التمويل الإجمالي المطلوب لتوليد الطاقة الكهربائية وتحلية المياه في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال الفترة بين كانون الأول/ ديسمبر 1997 وعام 2005 سوف يبلغ 13.6 مليار دولار أمريكي. وتشير هذه المتطلبات المالية الشكوك حول تعبئة الموارد لقطاع الطاقة الفرعي، ومصادر العائد، ومدى التأثير في الطاقة الاستيعابية الكلية لسوق رأس المال والديون في المنطقة، وكذلك التأثير في ميزانيات الحكومات المقيدة.

### الجدول (8-1)

#### سوق الكهرباء في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

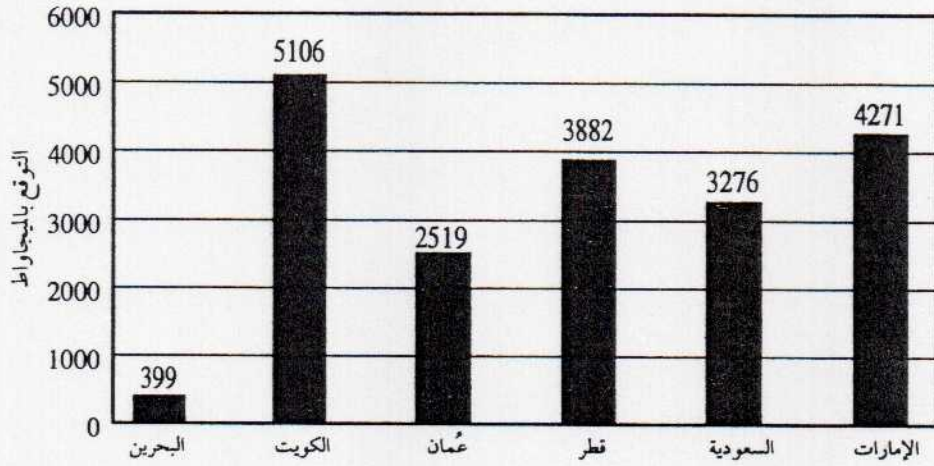
الدولة	السكان متصف عام 1995 (بالمليون)	الناتج القومي الإجمالي لكل نسمة عام 1995 (بالدولار الأمريكي)	الإنتاج لكل نسمة عام 1997 (كيلواط ساعة)	نمو الطلب (%)	الطاقة الحالية عام 1997 (ميغاواط)	الطاقة الإضافية حتى عام 2005 (ميغاواط)
دولة البحرين	0.58	7840	9493	5	1350	399
دولة الكويت	1.70	17390	19022	8	7762	5106
سلطنة عمان	2.20	4820	4403	9	1631	2519
دولة قطر	0.64	11600	18634	10	1631	3882
المملكة العربية السعودية	19.00	7040	4345	6	23960	3276
دولة الإمارات العربية المتحدة	2.50	17400	10249	10	7537	4271
<b>الإجمالي</b>					<b>43871</b>	<b>19453</b>

ملاحظة: تستند التوقعات إلى الافتراضات التالية: متوسط عامل الحمل بـ 55٪، وزيادة السعة الحالية بنسبة 4٪ سنوياً، ومعدل نمو السكان بنسبة 1.25٪.

المصدر: توقعات البيانات حول الطاقة الكهربائية مبنية على الدراسة الواردة في: Electricity in the Middle East, Financial Times Publishing, 1995، أما بيانات السكان والنسب الخاصة بالناتج القومي الإجمالي لكل نسمة فعلى أساس ما ورد في: World Development Report 1997.

### الشكل (1-8)

#### الطاقة الإضافية بحلول عام 2005



المصدر : Forecast by Infrastructure Capital Group .

على أي حال ، تعتبر هذه الأسعار أقل كثيراً من التكلفة الاقتصادية الحقيقية (تكلفة الفرصة البديلة). ففي حالة المشتقات النفطية تكون تكلفة الفرصة البديلة مساوية للسعر الفاصل أو السعر الذي يمكن عنده بيع المنتج في السوق الدولية. وبالنسبة إلى الغاز الطبيعي ، فإن سعره يقل أيضاً عن تكلفة الفرصة البديلة للوقود الذي يحل محله أو يكون بديلاً عنه . ويشكل الفرق بين الأسعار المحلية وتكلفتها الاقتصادية دعماً لقطاع الطاقة الكهربائية ومن ثم دعماً لمستهلكي الكهرباء والمياه . ويتم تحويل الدعم إلى المستهلكين في صورة تعرفه للكهرباء والتي تكون أقل من التكلفة الفعلية للاقتصاد<sup>(9)</sup> . وتظهر بيانات الجدول (2-8) تكاليف وقود قطاع الطاقة الكهربائية الفرعي لعام 1995 في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مقارنة بالأسعار الدولية . ويتضح منه أن الفرق بين سعر الوقود المحلي المستخدم في توليد الطاقة الكهربائية والسعر الدولي يكون عند أدنى مستوى له في سلطنة عُمان .

## الجدول (2-8)

### ملخص تكلفة الإنتاج بالنسبة إلى الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية (1995)

الدولة	طاقة المحطة (ميغاواط)	إنتاج الطاقة (جيجاواط ساعة)	تكلفة الوقود		التكلفة الإجمالية		متوسط تكلفة الإنتاج	
			دولي (بالآلاف دولار أمريكي)	محلي (بالآلاف دولار أمريكي)	دولي (بالآلاف دولار أمريكي)	محلي (بالآلاف دولار أمريكي)	دولي (دولار أمريكي/ ميغاواط ساعة)	محلي (دولار أمريكي/ ميغاواط ساعة)
الإمارات	5570	22639	497,210	208,423	613,295	323,272	23.2	10.4
عمان	1410	6609	131,018	124,468	155,138	148,588	21.6	20.6
قطر	1860	100,321	112,138	23586	151,812	51588	20.3	5.6
البحرين	970	4889	100,321	15129	122,307	37069	23.4	6.0
السعودية (شرق)	7860	39007	774,843	193,711	866,006	284,834	21.0	6.1
السعودية (غرب)	5610	29058	1,056,353	241,413	1,152,029	333,124	38.9	10.7

المصدر: 1 : Feasibility study, Evaluation of Electric Energy Trading Benefits within the Mashreq Arab Countries, vol. 1

تنوع هياكل القطاع الفرعي للنفط والطاقة الكهربائية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية نتيجة الدور الذي تقوم به الحكومات والأسواق في تنمية هذين القطاعين. ويحدد هذا الاختلاف السرعة والأسلوب الأمثل لرفع القيود عن كل قطاع من القطاعات الفرعية وخصخصتها. ويمكن إنجاز عملية رفع القيود في القطاع الفرعي للنفط في فترة زمنية قصيرة نسبياً وذلك مع وجود مشروعات مشتركة بين شركات القطاع الخاص والقطاع العام الذي أعيد تشكيله كشركة مساهمة، في كل من قطاعي التنقيب والاستخراج والتكرير والنقل والتوزيع. وعلى العكس من ذلك، فإن خصخصة قطاع الطاقة الكهربائية الفرعي، تحتاج إلى وقت أطول إذ تتطلب رفع القيود عن هذا القطاع، وإعادة تقويم الأسعار وفقاً للتكلفة الاقتصادية للإنتاج، وتوزيع التكلفة بين الكهرباء والمياه، وإقرار السياسات من أجل استرداد التكلفة من خلال التعريفات.

هناك فارق جوهري آخر بين قطاعي النفط والطاقة الكهربائية الفرعيين، وهو مصادر تمويل كل منهما، فقطاع النفط الفرعي قادر على تعبئة تمويل الدين والأسهم العادية في أسواق المال العالمية، نظراً لقدرة على توليد الربح عن طريق تصدير النفط أو

مشتقاته بحسب الأسعار العالمية . في حين أن توليد العوائد في قطاع الطاقة الكهربائية الفرعي يعتمد على السياسات المحلية لتسعير الكهرباء والمياه . ولذا، فإن قدرة هذه التعريفات على توليد العوائد التي ينبغي أن تغطي تكاليف خدمة الديون والعمليات والصيانة، وتهيئة مستويات ملائمة من التمويل الذاتي للاستثمارات الجديدة وتوفير عوائد تنافسية للمستثمرين هي المجالات الرئيسية التي ينبغي معالجتها كشرط مسبق للقيام بعملية الخصخصة . وحيث إن الاستثمارات في قطاع الطاقة الكهربائية الفرعي ضخمة وتشمل منافذ رأس مال أولية جوهرية وفترات استحقاق الديون الطويلة الأجل، فإن توليد العوائد المناسبة من خلال التعرفة استناداً إلى أسس تجارية سليمة، يعد أمراً ضرورياً لوصول القطاع الفرعي إلى أسواق الأسهم والديون العالمية .

## استراتيجية محتملة لخصخصة قطاع الطاقة

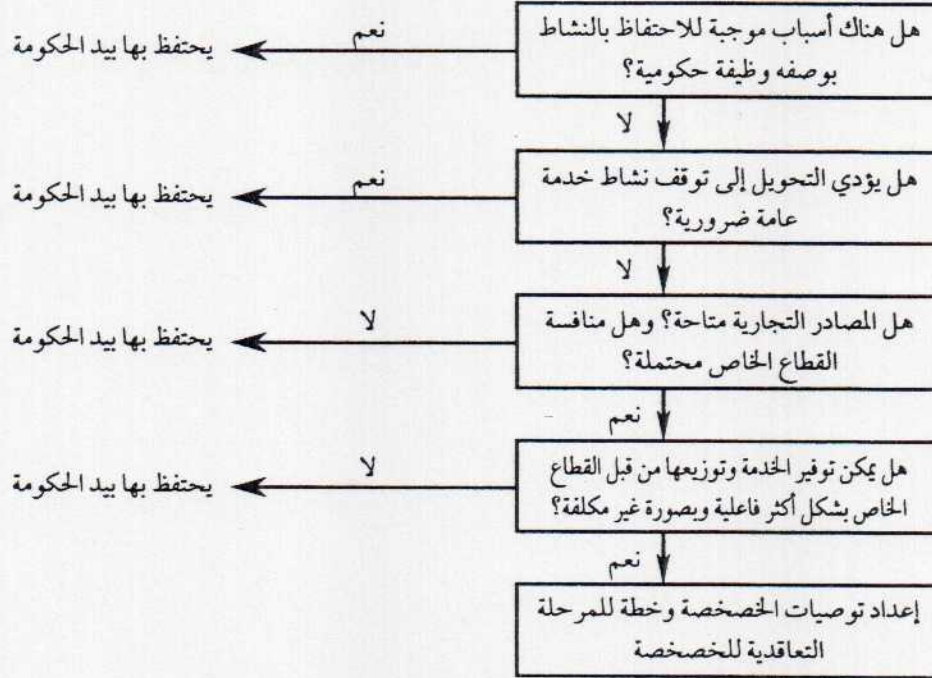
### عملية الخصخصة

يعرض لانس مارستون (Lance Marston) في دراسته التي تحمل عنوان "التهيؤ للخصخصة: قائمة مراجعة صانع القرار" جدولاً يلخص عملية صنع القرار المتعلقة بمسألة ما إذا كانت ينبغي خصخصة مؤسسات القطاع العام أو لا . ويمثل الشكل (8-2) الشكل البياني لصنع القرار .



## الشكل (2-8)

### شجرة صنع القرار



المصدر : Lance Marston, *Preparing for Privatization: A Decision Maker's Check-list*.

## استراتيجية للخصخصة

إن تطبيق شجرة القرار هذه على قطاعات الطاقة الفرعية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية يؤدي إلى نتيجة مؤداها أن كل مؤسسات القطاع العام مرشحة للخصخصة. إلا أنه نظراً إلى أن المؤسسات النفطية تمثل المصدر الرئيسي للعوائد والدخل، فإن خصخصتها تمس قضايا ديمومة تعبئة الموارد الحكومية، وبالتالي، فإن استراتيجية خصخصتها سوف تكون مختلفة اختلافاً جوهرياً عن خصخصة قطاعات الطاقة الفرعية.

في قطاع النفط الفرعي يعتمد هيكل المؤسسات العامة على التكامل الرأسي حيث تسيطر المؤسسات - أو يكون لها الحصة الرئيسية - على عمليات التنقيب والتطوير والتكرير والتسويق. أما من حيث مستوى التنقيب والتطوير، وعلى ضوء مساهمة عوائد النفط في الموازنات الوطنية لهذه الدول، واستناداً إلى حقيقة أن معظم عمليات

التنقيب والتطوير تتم عن طريق ترتيبات الشركات المساهمة مع شركات النفط العالمية، فإن المسوغ الاقتصادي لعملية الخصخصة يظل ضعيفاً للغاية. وبوسع المرء أن يدافع عن إقامة هيكل لشركات النفط - وهو مطبق بالفعل في معظم هذه الدول - يحدد أهداف الأداء المالي وفق مقتضيات السوق، ويوفر هذا سبل مراقبة الأداء المالي للمؤسسات، الأمر الذي يعزز كفاءة الأداء من جانب إدارة الشركات كما يعزز قضية المساءلة.

وحين يتعلق الأمر بعمليات التكرير والتسويق والتوزيع في القطاع النفطي، فإنه يمكن تحويل هذه الأنشطة إلى أنشطة شركة مساهمة. وفي ضوء سجل مسارها الراسخ، فبالإمكان أن تنظر الحكومات في بيع ما بين 30% إلى 40% من إجمالي حصة الأسهم إلى الجمهور كوسيلة لاسترداد بعض الربح الاقتصادي. ويتسق هذا الاتجاه في الحقيقة مع برنامج خصخصة الخطوتين، حيث يكون قد تم إنجاز الخطوة الأولى المتمثلة في وجود مستثمر استراتيجي في الموضع الملائم.

أما المطلب الفائق الأهمية للخصخصة الناجحة لهذه المؤسسات فهو فصل حركة ديونها عن ميزانياتها. وتلزم إعادة هيكلة كل واحدة من هذه المؤسسات لتجهيزها بعمليات مستقلة وميزانيات وديون مهيكله هيكلة سليمة وفقاً لنسبة الأسهم، ونسب التغطية والمساهمات الداخلية من أجل الاستثمارات المستقبلية. أما الذي ينبغي له أن يحدد نجاح الإدارة في شركات النفط العاملة في التكرير والنقل والتوزيع فهو أداء أسهمها في السوق المحلية والعالمية. ويوفر هذا الأمر ميزة تتيح لسوق رأس المال تقييم مدى قابلية إدارة الشركات للتطور بصورة موضوعية، كما يتيح لها إعطاء إشارات واضحة لصانعي السياسة بشأن الحاجة إلى التغيير. ويتعين أن يعهد إجراء التغييرات في إدارة مؤسسات التكرير والنقل والتوزيع المساهمة إلى مجالسها المستقلة، وذلك دون تدخل من جانب الحكومة.

ولابد من أن تعاد هيكلة مؤسسات إنتاج الغاز في القطاع العام في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وفقاً للنهج نفسه المقترح تطبيقه على مؤسسات النفط. وحيث يمثل الغاز المصدر الرئيسي للعوائد الحكومية، فإنه يمكن الإبقاء على مؤسسات

القطاع العام في أيدي الحكومات شريطة أن يتم تحويل الشركات العامة إلى شركات مساهمة ، وأن يكون هناك مؤشرات واضحة للغاية بالنسبة إلى الأداء المالي . وينبغي أن تستند معايير الأداء المالي إلى قاعدة أسعار متفق عليها مع الحكومات بالنسبة إلى الأموال التي تحتجزها المؤسسات على أن يعاد المتبقي من العوائد إلى الحكومات . وليس هناك ما يدعو إلى أن يحتفظ القطاع العام بعملية تسهيل الغاز ونقله ، بل يلزم النظر في تطبيق نهج الخصخصة ذات الخطوتين لهيكله هذه الشركات بطريقة تماثل تلك الموضحة آنفاً بالنسبة إلى خصخصة مؤسسات النفط ومشتقاته .

إن خصخصة مؤسسات القطاع العام في قطاعات الطاقة الكهربائية الفرعية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لها ما يسوغها ، إلا أنها تتطلب وقتاً حتى يمكن تنفيذها التنفيذ الأمثل . فهذه الخطوة تتطلب عملاً جاداً لتهيئة المناخ الملائم وتفعيل سياسات رفع القيود عن هذا القطاع الفرعي . إذ يتعين أن توضع القوانين التجارية والإطار القانوني موضع التنفيذ ، وأن تصاغ قوانين جديدة بحيث يتم تطبيقها لتغطي الجوانب المختلفة ، مثل حقوق الملكية والضرائب الفردية وضرائب دخل الشركات وحرية الوصول إلى أسواق رأس المال والرسملة وتدقيق الحسابات . إضافة إلى هذا ، هناك حاجة إلى النظر في تمويل هذه المؤسسات بقصد إعادة هيكلتها تمشياً مع المعايير المقبولة دولياً . ويراعى التخلص من الدعم المقدم على شكل وقود متدني التسعيرة ، كما يراعى إلغاء أشكال الدعم المتبادل بين فئات محددة من المستهلكين ، وتجنب إعادة تمويل الديون القصيرة الأجل ، ووضع القروض الجديدة ذات معدلات الفائدة التنافسية واستحقاقات الديون في موضعها الصحيح . كما تلزم إعادة تنظيم الديون وفق نسب الأسهم ونسب التغطية بهدف تعزيز ميزانيات المؤسسات ، وبالتالي قدرتها على دخول أسواق رأس المال المحلية والعالمية بنجاح ، وذلك فيما يتعلق بالديون والأسهم .

### **برامج "أنشئ وتملك وشغل" لتطوير مرافق جديدة لإمدادات الكهرباء والمياه**

من الممكن دراسة إمكانية خلق إطار مؤسسي ضروري لتنمية الاستثمار في المستقبل وفقاً لترتيبات "أنشئ وتملك وشغل" ، بالتوازي مع التغييرات الهيكلية القطاعية وفي الشركات المقترحة من أجل تطبيقها على مؤسسات القطاع العام . وسوف يتطلب هذا

الاتجاه لتمويل الاستثمارات تعرفات تستند إلى واقع السوق، والتي من شأنها أن تدر عوائد تكفي لتغطية خدمة الديون والتأمين وتكاليف التشغيل والصيانة، وتضمن معدلات تنافسية دولية للعائد على الاستثمار الضروري لجذب استثمارات الأسهم في مؤسسات الطاقة المستقلة. وسوف تكون هذه المؤسسات مطالبة بتمويل أسهمها وديونها عن طريق الاقتراض من أسواق رأس المال، والاعتمادات دولياً ومحلياً دون أي ضمانات حكومية على الدين. ومع ذلك، يجب توافر ضمانات التعهدات والالتزامات لمؤسسات القطاع العام المشتملة على شراء الناتج، كما سيرد ذكره بالتفصيل لاحقاً. ولقد أسهمت مشاركة القطاع الخاص في قطاع الطاقة الكهربائية الفرعي إيجابياً على الأداء الكلي لهذا القطاع الفرعي من خلال التنفيذ المتطور وارتفاع كفاءة التشغيل. كذلك يمكن لمؤسسات الطاقة المستقلة التي أحسن هيكلتها أن تحفز تنمية أسواق رأس المال المحلية، وأن تضع القاعدة السلوكية الضابطة لحركة أسواق رأس المال خدمة لدعم المنافسة في إنتاج الكهرباء<sup>(10)</sup>.

ولتمكين مؤسسات الطاقة المستقلة من المشاركة بنجاح في قطاع الطاقة الكهربائية الفرعي، لابد من الإفصاح عن وجود سياسة طاقة خاصة واضحة لا لبس فيها، ولابد من تهيئة مناخ مؤسسي شامل مكون من العناصر الآتية:

- إطار قانوني له (أ) قوة تنفيذ العقود بما في ذلك آليات حل المنازعات، (ب) ويسمح للقطاع الخاص بامتلاك الأصول المتعلقة بالطاقة، (ج) ويخول المرافق المملوكة للدولة صلاحية الدخول في اتفاقيات شراء الطاقة مع مؤسسات الطاقة المستقلة، (د) ويقدم ضمانات بحقوق الملكية في موارد العوائد.
- هيكل تعرفات من شأنه أن يرفع من كفاءة التطوير والعمليات، ومستويات تعرفة تكفي لتغطية كافة التكاليف وخدمة الديون وتوفير عائدات تنافسية على الاستثمارات.
- سياسات تشجع القطاع الخاص المحلي والأجنبي على الاستثمار.
- أدوار ومسؤوليات محددة ومخططة بعناية للتنسيق الوزاري فيما يتعلق بمنح التراخيص والتصاريح والموافقات.

- قوانين ضريبية واضحة ورسوم استيراد وحوافز قابلة للتطبيق على مؤسسات الطاقة الكهربائية المستقلة ومرافق الطاقة الحكومية .
- تيسير الوصول إلى رأس المال على شكل ديون وأسهم عادية دون معوقات .
- قوانين محددة الأطر بدقة لمراقبة أي تأثيرات بيئية غير مواتية تنجم عن المؤسسات خلال فترتي الإنشاء والتشغيل والعمل على التخفيف من آثارها .

ومن العوامل التي ينبغي النظر فيها بإمعان عند خصخصة قطاع الطاقة الكهربائية الفرعي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية هو أن مرافق الطاقة يجب أن يعهد إليها أيضاً بإنتاج المياه المحلاة، وهو الأمر الذي لا تقابله حالة مماثلة في المرافق الأخرى . ولذا، يتعين أن تتناول مسألة التحويل إلى شركات مساهمة القضايا ذات العلاقة بالتكلفة المشتركة في الإنتاج وتوزيع هذه التكلفة فيما بين مستهلكي الطاقة الكهربائية ومستهلكي المياه . وتزداد المشكلة تعقيداً بسبب الحاجة إلى وضع هيكل تسعير للمياه يتيح توفير مياه نظيفة يكون من الميسور على فئات السكان كافة تدبير نفقاتها، وفي الوقت ذاته تغطي التكلفة الاقتصادية للمعروض .

### توزيع الأخطار بين القطاعين العام والخاص

يلزم أن تباشر مؤسسات الطاقة الكهربائية في القطاع الخاص الاستثمارات بموجب التمويل ذي حق الرجوع المحدود<sup>(11)</sup> . وهذا يعني ضرورة تحاشي الاعتماد على الحكومات في زيادة التمويل للاستثمارات الجديدة باستخدام ميزانياتها . إذ إنه بموجب التمويل ذي حق الرجوع المحدود، فإنه ستم تغطية الدائنين والمستثمرين الذين يعتمدون على العوائد المتوقعة للمؤسسات لضمان الحصول على خدمة تلك الديون، واسترداد تكلفة عملية التنظيم وطرق الأداء، وتكاليف الشركة وعوائد الاستثمار . ولدعم اعتماد الدائن على عوائد الاستثمار الجديدة، يتم التوصل إلى الاتفاقات ذات العلاقة المشتركة والشروط الهادفة إلى حماية مصالح المستثمرين والدائنين والحكومات، وهي ما يشار إليها بصفقة الضمان الشاملة، وتوضع موضع التنفيذ عند

القيام بأي مشروع استثماري جديد، وكل المطلوب من الحكومات هو ضمان أن أداءها وأداء المؤسسات التابعة لها ينسجم والتزاماتها بصفقة الضمان الشاملة .

وتتألف صفقة الضمان الشاملة من مجموعة الاتفاقيات والشروط ذات العلاقة المشتركة على هيئة عقود واتفاقيات خدمات وحسابات ضمان التنفيذ وخطابات الضمان، وترتيبات الائتمان المتفق عليها و ضمانات المستثمر، وكلها تهدف إلى طمأنة الحكومة بأن المشروع سوف يأخذ طريقه إلى التصميم والإنشاء والتشغيل وفق المقاييس العالمية المقبولة . يضاف إلى هذا أن صفقة الضمان الشاملة توفر للدائنين الطمأنينة اللازمة فيما يتعلق بحق الرجوع وحق " المعالجة " في حالة حدوث تقصير من جانب مشروعات الطاقة المستقلة . وأخيراً، تضمن هذه الصفقة مصالح المستثمرين فيما يختص بحقوقهم في إعلان حصص الأرباح، وتوفير حصصهم في الأسهم، واسترداد رؤوس أموالهم .

تتطلب مشروعات الطاقة المستقلة الناجحة توزيعاً متوازناً للأخطار بين الأطراف المعنية في المشروع : وهم المستثمرون، والمقرضون، والحكومات ومرافقها . وتنقسم الأخطار المرتبطة بالمشروعات التي يتم تنفيذها بموجب حق رجوع محدود إلى نوعين : أخطار تجارية، وأخطار تتعلق بالسيادة .

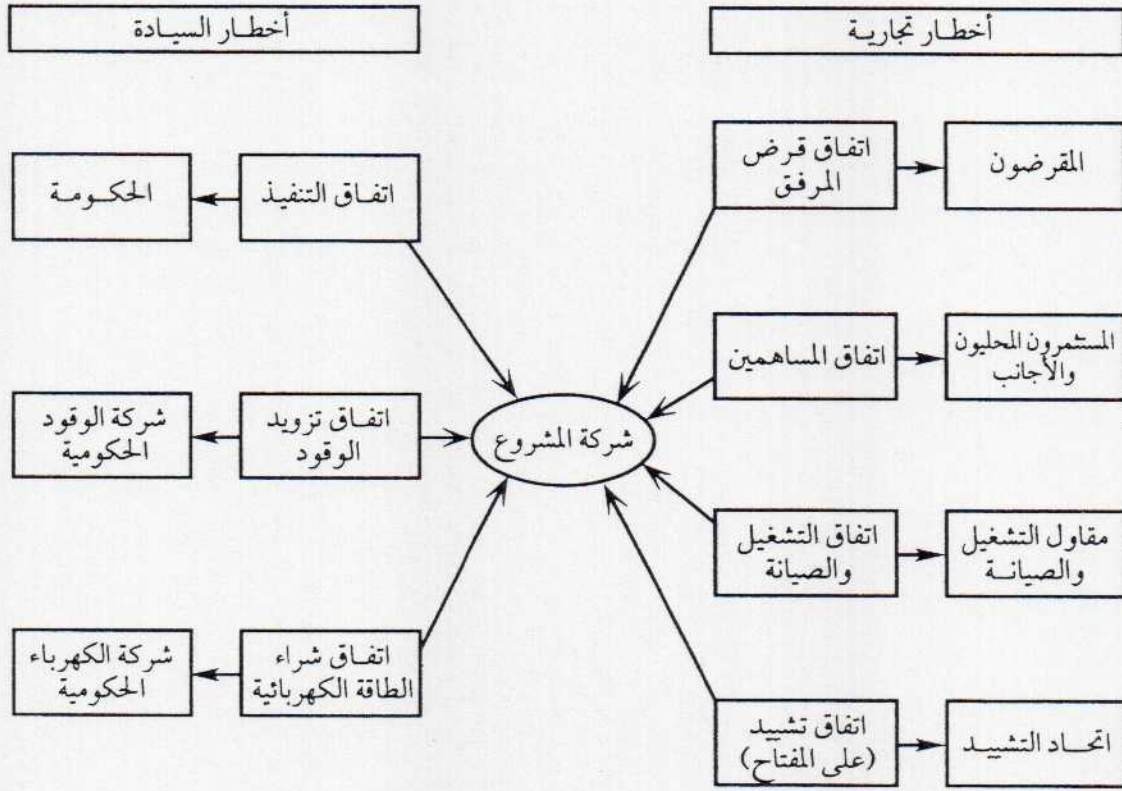
- الأخطار السياسية أو أخطار السيادة : تضطلع الحكومات عادة بالأخطار السياسية أو أخطار السيادة، مثل تغطية المدفوعات في حينها للمنتج أو الخدمات، والوصول إلى سوق رأس المال، والتحويل غير المقيد للأموال لخدمة الدين، وتحويل أقساط التأمين، وسداد العائد، والتحويل غير المقيد للعملة من عملة محلية إلى عملة صعبة .

- الأخطار التجارية : يضطلع القطاع الخاص بالأخطار التجارية التي تغطي التصميم والتمويل والتشيد وتشغيل مرافق الطاقة الكهربائية .

يبين الشكل (8-3) هيكلًا نموذجياً للاتفاقيات الرئيسية التي تشمل صفقة الضمان في استثمارات توليد الطاقة الكهربائية . كما يوضح الشكل أيضاً تصنيفاً للاتفاقيات المتعددة بمقتضى الأخطار التجارية وأخطار السيادة .

### الشكل (3-8)

#### توزيع الأخطار التجارية وأخطار السيادة



#### الضمانات الحكومية

في مشروعات البنية التحتية التي يتولى القطاع الخاص تطويرها على أساس التمويل ذي حق الرجوع المحدود، يتطلع المستثمرون والمقرضون إلى الحكومات بوصفها ضامناً نهائياً للالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقيات التي تكون الحكومة أو من ينوب عنها طرفاً فيها. ويتم التفاوض حول طبيعة الطرف المكفول مع المقرضين، حيث يتم تحديد أخطار السيادة، والتوصل إلى اتفاق بشأن الإجراءات الواجب اتخاذها للتخفيف منها. وفي حالة مشروعات الطاقة المستقلة، فإن الحكومة غالباً ما تضمن سداد المبالغ المستحقة للمنتج المستقل للطاقة الكهربائية من جانب مرفق الدولة بموجب اتفاق شراء الطاقة. كما أنها تضمن توفير النقد الأجنبي لخدمة الدين وسداد العائد إلى المستثمرين، وتضمن جودة الوقود وكميته وسعره وفقاً لما هو منصوص عليه في اتفاق تزويد الوقود وقبول ترسية العطاء المطلوب لتنمية المشروع، وذلك بموجب اتفاق التنفيذ.

## الملخص والخاتمة

- يرجع وضع هيكل القطاعات الفرعية للطاقة، كما هو عليه اليوم، إلى ظروف السوق التاريخية.
- هناك إمكانية لخصخصة القطاعات الفرعية للطاقة ورفع القيود عنها (مثل النفط، والطاقة الكهربائية، والمياه، والغاز)، والتي يمكن أن تدر مكاسب صافية لاقتصادات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
- القطاع الفرعي للطاقة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية جاهز لعمليات الخصخصة.
- بالإمكان إتمام عملية خصخصة مؤسسات القطاع العام النفطية في مجالات التكرير والنقل والتوزيع، في فترة قصيرة نسبياً، نظراً لتطور القدرات المحلية، إضافة إلى فاعلية العمليات في ظل الأوضاع التي تملحها الأسواق العالمية.
- تتطلب عملية خصخصة المرافق العامة من مياه وكهرباء في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وقتاً أطول نسبياً مما يتطلبه قطاع النفط، حيث إن عملية رفع القيود والإصلاح تتطلب فترة من الوقت لإعادة تنظيم التعرفة وتكلفة المدخلات، وفقاً لما هو سائد في الأسواق العالمية.
- من الممكن أن يؤدي تطور مفهوم "أنشئ، وتملك، وشغل" لتمويل الاستثمار الجديد إلى نقل الملكية من القطاع العام إلى القطاع الخاص، وذلك عن طريق دعم التشريعات القانونية، والسياسات التي من شأنها أن تبث الثقة في المستثمرين والمقرضين، كي يتحملوا - بداية - الأخطار المتعلقة بالمشروعات في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
- الأخطار المرتبطة بالاستثمارات في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أخطار سيادية وسياسية وتجارية. ولذا، فإن تمويل استثمارات جديدة بموجب حق الرجوع المحدود سوف يتطلب من الحكومات توفير الضمانات لأدائها وفقاً للاتفاقيات التي تشملها صفقة الضمان.